

كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى ئىتتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٦٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ برناسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو أنمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتى :

المدعى : (م . ع . ف) وكيله المحاميان (ل . ع) و (أ . م) .

المدعى عليه :- المفوضية العليا للانتخابات وكيله الموظف الحقوقي (أ . ح . ع) .

الإدعاء :-

ادعى وكىلا المدعى بأنه بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٧ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المعلنة بمحافظة الانبار وكانت النتيجة عدم وجود اصوات موكلهما بشكل كامل بسبب التلاعب فى نتيجة الاصوات فى مركز الانتخابات اضافة الى وجود التلاعب فى نفس قائمة (عاىرون) وبالتالي لم يتمكن موكلهما من الحصول على الاصوات الحقيقية وارفقا نسخة من القرص (CD) لإثبات وجود التلاعب فى اكثر من ثمان محطات تم الغاؤها دون معرفة السبب ولم يعلن عن ذلك بشكل رسمى وعليه ولكون قانون الانتخابات المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ واضح وصريح فقد طلبنا من المحكمة الاتحادية العليا إعادة العد والفرز وإعادة ما هو مسنوب من حقوق موكلهما من اصوات وتحميل المدعى عليه كافة المصاريف واتعاب المحاماة . وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقا لنفقة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلى لها وورود إجابة المدعى عليه طائبا رد الدعوى للأسباب الواردة فيها وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة تم تعيين يوم للمرافعة وفيه حضر السيد (أ . م . ع) وكىلاً عن المدعى والسيد (أ . ح . ع) وكىلاً عن المدعى عليه وبعد الاستماع لأقوانهما وبعد اكمال

كو^٧ ماري عيراق

داد كاي بالاي تيننتيحاوي



جمهورية العراق


المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٣


المحكمة لتدقيقاتها واطلاعها على الايضاحات المطلوبة قررت افهام ختام المرافعة وتلي منطوق القرار علناً في ٢٠١٣/٩/٣.


القرار:- لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بالمادة (٤) من قانونها المرقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ والمادة ٩٣ من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وليس من بينها اختصاص الغاء القرارات القضائية المكتسبة درجة الثبات وإعادة العد والفرز في العملية الانتخابية بداعي وجود تلاعب في النتائج المعلنة وإعادة ما هو مسلوب من الحقوق كما جاء في عريضة الدعوى وبناءً عليه فإن هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى مما يقتضي ردها . عليه قرر انحكم ببرد الدعوى من جهة عدم الاختصاص وتحميل المدعي المصاريف واتعاب وكيل المدعي عليه الموظف الحقوقي (أ - ح - ع) مبلغاً قدره مائة الف دينار حكماً باتاً استناداً للمادة ٩٤ من الدستور وبالاتفاق وافهم علناً في ٢٠١٣/٩/٣.


الرئيس
مدحت المحمود

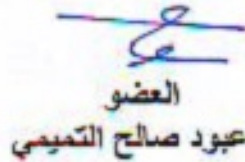

العضو
فاروق محمد السامي

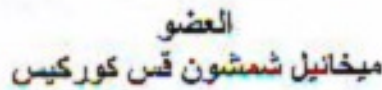

العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محدي


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو الثمن

١٠٣٠
١٠٣٠
١٠٣٠